Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2025, VOL. 06, NO. (Special (2)), 11-22, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/eifb2025671

The Role of Iraqi Banks and the Capital Market in Advancing Sustainable Development

Taha A. Abdulsalam[1*], Haider A. Al-Dulaimi, Ghassan T. Dhahir[3]
[1]Southern Islamic Bank, Baghdad, Iraq.
[2]College of Administrative Sciences, Al-Mustaqbal University, Babylon, Iraq.
[3]College of Administration and Economics, University of Babylon, Babylon, Iraq.

[*]**Corresponding author:**
Taha A. Abdulsalam
taha.abdulsalam@jib.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

Despite the successive governments' efforts to achieve the dimensions of sustainable development in Iraq, the current reality indicates that Iraq remains one of the countries lagging in this field. Therefore, this research analyzes the status of the banking sector in light of banking reforms and the capital market's role in promoting and achieving the dimensions of sustainable development. It sheds light on some key indicators and concludes with a set of findings, the most important of which is that Iraq is still behind in realizing sustainable development due to the difficult circumstances it faces. These include the persistent deficit in the general budget, the lack of genuine efforts to achieve sustainable development, increasing environmental pollution, and the widespread phenomenon of financial and administrative corruption, all of which can undermine any development plan. The research concludes with a set of recommendations, the most significant of which are: monitoring the outcomes of strategic plans set by government institutions within their work programs and disclosing achievement rates in creating opportunities, employment, and realizing the benefits of large-scale production; strengthening cooperation between banks and the capital market by having banks offer diversified financial and investment services within the capital market; establishing green investment funds jointly financed by banks and investors to support sustainable development; and raising awareness among investors about the importance of sustainable development and their role in achieving it.

Keywords: Digital accounting systems, quality of accounting information, commercial banks, digital transformation, financial reporting, electronic accounting.

Conclusion:

1. Despite Iraq's continuous efforts to strengthen its international standing in achieving sustainable development and advancing in global rankings, it still lags behind due to difficult circumstances, including the persistent budget deficit, the lack of genuine efforts to achieve sustainable development, increased environmental pollution, and the widespread phenomenon of financial and administrative corruption.

2. Official institutions in Iraq have not agreed on a unified definition for the classification of micro, small, and medium enterprises. This is mainly due to the reliance on capital-based criteria, which have fluctuated excessively due to economic crises. The last law issued on this matter was Law No. 20 of 1998.
3. Small enterprises in Iraq face several obstacles, including the underdevelopment of markets, regulatory challenges, financing barriers, major external growth constraints, issues related to social security, and a lack of clarity in government policies supporting such enterprises.
4. Small enterprises represent the largest source of employment in Iraq, accounting for approximately 60–70% of total local employment in the private sector.
5. Neglecting these enterprises has led to a decline in their developmental role and has made them reliant on available local production inputs. This has confined their activities to limited areas such as food product manufacturing, printing and publishing, and non-metallic mineral product industries.
6. Initiatives by the Central Bank and the government have not yielded results regarding the financing of small enterprises due to the strict conditions for obtaining financing and the regulations governing them.
7. The financing of small enterprises that support sustainable growth has been limited to a small number of banks, which has prevented many projects from obtaining the necessary funding.

دور المصارف العراقية وسوق راس المال للنهوض بواقع التنمية المستدامة

طه احمد عبد السلام [1*]، حيدر علي الدليمي[2]، غسان طارق ظاهر[3]
[1]مصرف الجنوب الاسلامي، بغداد، العراق
[2]كلية العلوم الإدارية، جامعة المستقبل، بابل، العراق
[3]كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، بابل، العراق

المستخلص:
على الرغم من سعي الحكومات المتلاحقة في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في العراق الا ان الواقع المتحقق يدل على ان العراق من البلدان المتأخرة في هذا المجال، لذا يتطرق البحث الى تحليل واقع القطاع المصرفي في ظل الاصلاحات المصرفية وسوق راس المال في تعزيز وتحقيق ابعاد التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على بعض المؤشرات الرئيسة ليختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات اهمها ان العراق مازال متأخرا في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة نتيجة الظروف الصعبة التي يواجهها منها العجز المتواصل في الموازنة العامة فضلا عدم السعي الحقيقي لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة التلوث البيئي وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري والتي من شأنها ان تطيح باي خطة تنموية وختم البحث بمجموعة من التوصيات اهمها متابعة نتائج الخطط الاستراتيجية الموضوعة من قبل المؤسسات الحكومية في برامج عملها والافصاح عن نسب الانجاز في خلق الفرص والتوظيف وتحقيق مزايا الانتاج الواسع. تعزيز التعاون بين المصارف وسوق رأس المال/ من خلال قيام المصارف على تقديم خدمات مالية واستثمارية متنوعة في سوق رأس المال. وإنشاء صناديق استثمارية خضراء بتمويل مشترك من المصارف والمستثمرين لدعم التنمية المستدامة. ونشر الوعي بين المستثمرين حول أهمية التنمية المستدامة ودورهم في تحقيقها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، القطاع المصرفي، التشريعات الاقتصادية، سوق رأس المال، مؤشرات التنمية، الطاقة المتجددة.

[*]المؤلف المراسل:
طه احمد عبد السلام
taha.abdulsalam@jib.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المقدمة

تشهد الساحة العالمية مخاطر جمة بشكل مستمر ومتواصل لكنها تؤدي الى نفس النتائج المؤلمة التي تتمثل بالفقر والجوع ونقص التعليم والصحة بشكل اساس. وغالبا ما تقوم المنظمات الدولية والحكومات وحتى المنظمات الدينية غير الحكومية ومؤسسات الخاص المالية والمصرفية بوضع خططها بشكل متناسق لغرض السيطرة على هذه المخاطر والحد من تفاقم تأثيراتها الان وفي المستقبل.

ورغم ان المتغيرات المتعددة غير الاقتصادية تؤثر بشكل يعصف بنتائج هذه الجهود، الى ان هذا لا يعني التراجع عن الاستمرار في تنفيذ الخطط وتعديلها من اجل عالم أفضل للعيش رغم عبث الانسان وعدد من المجتمعات التي تستخدم الفقر والجوع كنوع من اسلحة المواجهة مع خصومها.

ووفق هذه الرؤية وضع البنك الدولي مجموعة اهداف حدد فترة استكمال تنفيذها في عام 2030 واستخدم مصطلح التنمية المستدامة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وبين العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة، وفي نفس السياق وضعت الدول ومن بينها العراق خططها التنموية المستدامة لتنفيذها خلال نفس الفترة 2030.

تتمثل اهمية التنمية المستدامة في انها توفر اطارا لتوجيه السياسات نحو تحقيق رفاهية الانسان دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ومن هذا الاساس، تشكل التنمية المستدامة اولوية على مستوى العالم، حيث يسعى العديد من الدول والمجتمعات الى ارساء الاسس لتحقيق هذا التوازن عبر انظمة بيئية مستدامة، اقتصادات خضراء، وتكنولوجيا مبتكرة تدعم التنمية دون تدمير الموارد الطبيعية.

وتعد التنمية المطلوبة في العراق من خلال القطاع المصرفي وسوق راس المال وفق منظورو اجتماعي وبيئي واقتصادي من المداخل الحديثة لجذب الاستثمارات المحلية والدولية.

ولا تزال الرؤية بعيدة عن بناء استراتيجية لسوق راس المال تتبنى ابتكار ادوات مالية تلبي معايير الاستدامة من جهة وتوسيع قاعدة المستثمرين من جهة ثانية. من اجل استقطاب الاستثمارات المحلية والدولية التي تدعم مشروعات التنمية الصناعية الارتكازية واستقطاب الخبرات المطلوبة لها وخلق سوق عمل بمواصفات وتقنيات جديدة يتناسب مع التطور الرقمي الحاصل في العالم. ولا يزال الاعتماد على التمويل المصرفي هو اهم اجراءات تنفيذ التنمية المستدامة.

ان التنمية المستدامة ليست مجرد خيار بل ضرورة ملحة لضمان رفاهية الاجيال الحالية والقادة في العراق على حد سواء.

المبحث الاول: التنمية المستدامة والقوانين الداعمة لها تأطير نظري

المطلب الاول: مفهوم واهداف التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في ادبيات الامم المتحدة وعرفها بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القدمة على تلبية احتياجاتها الخاصة ". تقرير (Our Common Future) الصادر عن لجنة بروتلاند عام 1987، وشدد التقرير على ضرورة تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية .فضلا عن ضرورة تبني نهج تنموي طويل المدى يعتمد على معايير بيئة اجتماعية واقتصادية بحيث يشمل استراتيجيات توفر الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق تنمية شاملة تنعكس على رفاهية الافراد وتقلل من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع مصطلح "المستدامة" في اللغة اللاتينية القديمة إلى كلمة"sustainer" ، والتي تعني "الحفاظ والاحتفاظ بالشيء وصيانة استخدامه للإبقاء عليه، وترجع أصول المصطلح إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عند استخدام الكلمة في الغابات الألمانية، اذ كان الأساس استخدام المصطلح من قبل الألمان هو منظور طويل الأجل نسبي يتعلق بإدارة الغابات.

وتبرهن أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها 17 هدفا، 169 غاية ابعادها الرئيسة وهي:

1. البعد الاقتصادي: لتفسير مفهوم التنمية والذي يعد أكثر عمقا لتفسير التنمية المستدامة، اذ يركز على الاستخدام الأمثل للموارد للحصول على المنافع في ظل الحفاظ على تنوع الموارد واستخدامها. وفي هذا الصدد تهتم الدول المتقدمة بخفض استهلكها في مستويات الطاقة والموارد، بينما الدول النامية تسعى إلى التوظيف الأمثل للموارد بهدف رفع مستوى معيشة المواطن وتخفيض الفقر، ان الهدف الاساس من هذا البعد تكون هي القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستمر وقادر على توفير فرص عمل جديدة، زيادة الانتاجية، وتحقيق التوازن بين توفير الرفاهية الاقتصادية للأفراد وبين الحفاظ على الموارد الطبيعية. فضلا عن تطوير اليات اقتصادية تشجع على استخدام الموارد بكفاءة وتعزز الاستثمارات الخضراء المستدامة.
2. البعد البيئي: فضلا عن التركيز على البيئة وحمايتها من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية. لذلك تتطلب التنمية المستدامة تطوير تقنيات ومنهجيات تعمل على الحفاظ على النظم البيئية والحد من تأثيرات الانشطة البشرية الضارة مثل التلوث، تدهور التربة، فقدان التنوع البيولوجي.
3. البعد الاجتماعي ان تكون قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز فرص الوصول الى التعليم والرعاية الصحية والمساواة في الفرص. الذي سيعمل على تحقيق وتعزيز رفاهية الافراج وتوفير حقوق كل فرد في المجتمع من خلال صناعة القرار والالتزام في تطبيقه وتقييم نتائج قطاع الاعمال في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، اي ركز هذا البعد على الانسان وعلاقته المتبادلة وعدم التمييز وتحسين مستوى المعيشة من خلال التعليم والصحة والمساواة واتاحة فرص الحرية والمشاركة السياسية أي الاهتمام بالقطاع الحكومي والمجتمع المدني.

ويعد التحدي الاساس امام تحقيق اهداف تحقيق التنمية المستدامة هي محاربة الفقر والجوع وتحقيق فرص عمل للقضاء على البطالة وتوفير مستوى مناسب من التعليم ومستوى ضروري من الصحة خلال الاستغلال الامثل للموارد وتجنب الهدر والفساد المالي.

ان مواجهة الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة والموارد الارضية يساهم في الحفاظ على هذا الموارد للأجيال القادمة، ويساهم في ضمان وجود بيئة صحية صالحة للعيش الى جانب تقليل التأثرات السلبية التي قد تهدد سلامة الارض،مثل تغير المناخ والتصحر وتدهور التنوع البيولوجي من خلال تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة التي تقلل من الانبعاثات الضارة بالبيئة ,مما يسهم في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري . كل ذلك يضمن ان الاجيال القادمة ستتمكن من الاستفادة من نفس الموارد الطبيعية المتاحة لنا اليوم.

المطلب الثاني: القوانين والتشريعات الداعمة للتنمية المستدامة في العراق

على الرغم من سعي وزارة التخطيط المتواصل واصدار استراتيجيات تنموية متعددة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة، الا ان العراق لا زال متأخرا في مسيرة تحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، والتي لابد من الاهتمام بعملية التخطيط من جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واعتماد استراتيجية وطنية لإعادة تنشيط القطاعات الاقتصادية. والتشجيع على الابتكار، مع دعم وتحسين فرص تدريب الشباب مع خلق فرص عمل يتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والمهنية. والعمل على تحقيق السلم المجتمعي، واصلاح نظم اعداد الموازنات لصالح البرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد تبنت الحكومة العراقية خطة استراتيجية للفترة 2024-2028 تتضمن البرامج الاتية:

1. برامج حماية وتحسين البيئة
2. برامج التغير المناخي
3. برامج تعزيز الشراكات
4. برامج نشر الثقافة البيئية
5. برامج الحوكمة البيئية

ركزت خطة التنمية ضمن اهداف وزارة المالية على مجموعة من الاهداف لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة منها ضمان استقرار الموازنة العامة والسعي لتحقيق اهداف التنمية فضلا عن دعم التصنيع المستدام والتغير المناخي، وتعزيز دور القطاع الخاص وهيئات الاستثمار لدعم اهداف التنمية.

سعى العراق بخطوات راسخة نحو الطريق التنموي السليم، على الرغم من الظروف التي أخرجت التنمية عن مساراتها الأساسية، فثمة الكثير من التحديات الصعبة التي واجهها البلد خال العقدين الماضيين، لا سيما التدهور الأمني والحرب ضد المجاميع الارهابية، التي انتجت خللا بنيويا واضحا في مفاصل الاقتصاد، كان من تداعياتها، تعمق وتجذر الأحادية، والريعية الاقتصادية، ولعلّ هذه الحالة أدت إلى حصول انكشاف اقتصادي، جاء نتيجة غياب، أو قلة التنوع واستحواذ النفط على المساحة الأكبر في موارد الموازنة وتشكيل الناتج المحلي الإجمالي .ولقد حرصت وزارة التخطيط على مدى السنوات الماضية، على وضع المزيد من الخطط والسياسات التنموية، التي أرادت من خلالها النهوض بمستوى الأداء التنموي، ولعل من أهمها خطط التنمية، وأسهمت تلك الخطط بشكل أو بآخر في رسم مسارات وتحقيق جملة من الأهداف في ظل ظروف صعبة ومعقدة .وتأتي اليوم خطة التنمية الوطنية (2028-2024)، لتضع مسارا تنمويا يستند إلى رؤية تعتمد على استخدام الإمكانات المتاحة للدولة والقطاع الخاص واكتساب المعرفة في تطورها التقني والعلمي، وبناء نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، مع تبني سياسات الاصلاح الإداري، وتعزيز مسارات التعاون الدولي، وكل ذلك يأتي بالارتكاز على رؤية العراق ،2030 والاستراتيجيات والخطط والسياسات العامة والقطاعية، من خلال مجموعة من البرامج وحسب الاتي:

البرنامج الاول / تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وبناء المجتمع

البرنامج الثاني / الاصلاح الاقتصادي والاداري والمالي

البرنامج الثالث / الاستثمار في مشاريع البنى التحتية ذات الارتباط المباشر بالقطاعات الاقتصادية الرئيسة وبالتركيز على (الصناعة والزراعة والسياحة.)

البرنامج الرابع/ التنوع الاقتصادي القائم على التوجه نحو الصناعات ذات الميزة التنافسية في الاقتصاد من خلال ترابطات مشاريع (سلاسل القيمة).

البرنامج الخامس / المشاريع الكبرى ذات البعد الاستراتيجي في تعزيز الترابطات القطاعية والمكانية والعلاقات الاقتصادية والاقليمية والدولية.

لعبت الأوضاع والاحداث السياسية التي مر بها العراق لا سيما بعد تغيير النظام السياسي فضلا عن تذبذبات أسعار النفط وتفشي الفساد دورا محوريا في عدم تحقيق الاهداف الحكومية، فقد قوضت كل فرص تحقيق التنمية، رغم رصد نسبة لا تقل عن 20% من حجم الموازنات السنوية للعراق للمنهاج الاستثماري السنوي لبرامج التنمية، اذ بلغت تخصيصات البرامج الاستثمارية للمدة 2006-2016 نحو 245 مليار دولار دون تترك أثرا على مستوى التنمية والاقتصاد بشكل عام، ولا زال العراق في أدنى مستويات المؤشرات التنموية والمعرفية. اذ أشار تقرير التنمية البشرية الصادر 2020 بأن العراق احتل المرتبة (123) من أصل (189) دولة بحسب دليل التنمية البشرية المستدامة، بعد ان احتل المرتبة (120) عام 2019. كما نجد أن مؤشر التنمية البشرية المستدامة قد تراجع من (0،689) عام 2019 إلى (0،674) عام 2020، ولعل مجموعة التحديات النابعة من عدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد والتراجع في العوائد المالية المتحققة قد أثرت على مستويات التنمية. أما من حيث المستوى المعرفي فقد أحتل أدنى من ذلك بتسلسل (137) عالميا والتسلسل (14) عربيا وفق مؤشر المعرفة العالمي لعام 2021 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي يعكس اداء كل دولة في مستوى بنيتها المعرفية. اذ يعتمد هذا المؤشر7 مجالات هي التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، والبيئات التمكينية. وقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الـ 11على القائمة عالميًا، والأولى عربيًا، وتبعتها قطر في المركز الـ 38 عالميًا، والثانية عربيًا، والسعودية في المركز الـ40 عالميًا والثالث عربيًا.

ان تركيز الاستراتيجيات الحكومية على برامج الحوكمة الالكترونية والابتكار والعمل التطوعي كإضافات مهمه لمسارات تنفيذ الخطة كانت موجه اساسا لتلك الرامج مع مراعاة تأثير المتغيرات الدولية عليها.

تلعب التشريعات القانونية دور حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تنظم استخدام الموارد وضمان حماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية. وبصفة عامة يمكننا ان نتصور ان تبني مفاهيم التنمية المستدامة في العراق من خلال إدخال سياسات تهدف إلى تحقيق اهدافها في استخدام الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة امر حتمي. لذلك أطلقت الحكومة العراقية عدد من البرامج التي تركز على تطوير الطاقة المتجددة مثل مشروعات الطاقة الشمسية، وفي الوقت نفسه، تعمل على تحسين البنية التحتية التي تدعم النمو المستدام، والتوجه نحو تعزيز ممارسات الإدارة البيئية المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ورغم ان العراق يواجه العديد من التحديات مثل تدني مؤشرات المياه نتيجة لتغير المناخ وضعف ادارة الموارد المائية، بالإضافة إلى التلوث البيئي الناتج عن الصناعات النفطية وعمليات الحفر والتنقيب, والاثار الاقتصادية نتيجة تقلبات أسعار النفط عالميا التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها الى سعر صرف العملة الوطنية من جهة ومن خلال تأثيرها على مستوى معيشة المواطن بنتيجة انخفاض متوسط دخله فضلا عن التضخم, الا ان تنفيذ مشاريع استدامة طويلة الأجل مستمرة من خلال دعم المبادرات ونشر ثقافة التنمية المستدامة في المجتمع. بالإضافة الى تحديات البطالة والفقر ونقص خدمات التعليم والرعاية الصحية، وتحاول الخطط الاستراتيجية وضع الحلول التدريجية لمعالجتها الامر الذي يتطلب استمرار الرقابة على نتائج المؤشرات المرصودة نتيجة تنفيذ هذه الخطط التي يجب ان يصاحبها افصاح مستمر للمجتمع ليكون جزء من تطبيقات التنفيذ في البرنامج الحكومي للتنمية المستدامة.

شرعت الحكومة بعض القوانين لتحقيق التنمية المستدامة في العراق:

1. قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009 اذ هدف إلى حماية البيئة وتحسينها من خلال تنظيم الأنشطة التي تؤثر على البيئة وتقليل التلوث. يشمل القانون إجراءات الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارة النفايات بشكل مستدام.
2. قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل يهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار في المشاريع المستدامة من خلال تقديم حوافز للمستثمرين. يشمل القانون تسهيلات ضريبية وإجرائية للمشاريع التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
3. البرنامج الحكومي وخطة التنمية الوطنية 2024-2028 تمثل هذه الخطة إطاراً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة في العراق. تشمل الخطة أهدافاً ومبادرات لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين جودة الحياة وحماية البيئة.

هذه القوانين والخطط تمثل جزء من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في العراق. كما تعمل المنظمات الدولية على وضع وتطوير تشريعات تدعم التنمية المستدامة على مستوى العالم مثل أهداف التنمية المستدامة (SDGS) :التي حددت 17 هدفًا للتنمية المستدامة للعمل عليها خلال الفترة الممتدة الى عام 2030 تشمل القضاء على الفقر والجوع في العالم، وتحقيق مستوى جيد للتعليم، وتحسين المناخ، وغيرها.

كما تهدف اتفاقية باريس للمناخ إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة.

وتعمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) على تعزيز التنمية الصناعية المستدامة من خلال تقديم الدعم الفني والمالي للمشاريع الصناعية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: هيكل ومؤشرات القطاع المصرفي في العراق

المطلب الاول: القطاع المصرفي في العراق

تعود نشأة القطاع المصرفي العراقي الى بداية القرن العشرين، كقطاع خاص ضم مجموعة من المصارف، وكان عددها 17 فرعا ليفتتح بعد ذلك مصرفا حكوميا ممثلا بالمصرف الصناعي الزراعي 1935 ومصرف الرافدين 1941 ثم البنك المركزي عام 1947 واخيرا المصرف العقاري 1948،اما المصارف الخاصة فقد استحدثت رسميا عام 1964 وتم الحاقها بالمصرف التجاري الذي تم دمجه مع مصرف الرافدين عام 1974 وقد صدر قانون رقم 64 لعام 1976 الذي حدد اهداف و ادوات السياسة النقدية، وفي عام رقم 12 لسنة 1991 الذي للقطاع الخاص بأنشاء المصارف الخاصة وكذلك انشاء المصرف الاشتراكي بهدف دعم الاوضاع المعاشية لذوي الدخول المحدودة من موظفي الدولة وكذلك تأسيس سوق بغداد بموجب قانون 24 لسنة 1991، اما بعد عام 2003 فقد شهد القطاع المصرفي تطورات كثيرة منها تشريع قانون 56 لسنة 2004 القاضي بإصلاح السياسة النقدية وقانون 94 لسنة 2004 لإصلاح القطاع المصرفي وقد سمح بتحديد شعر الفائدة والغاء خطط الائتمان للمصارف الخاصة وكذلك السماح بفتح الباب للمصارف الاجنبية بالعمل في العراق.

تتخذ المصارف العراقية الاشكال الاتية وفقا للقوانين السائدة ومنها قانون الشركات وقانون المصارف العراقية:

1. **المصارف الحكومية**

يعد مصرف الرافدين ومصرف الرشيد من اهم المصارف العراقية واقدمها في العراق فضلا عن ثم المصرف العراقي للتجارة ومجموعة المصارف التخصصية مثل المصرف الصناعي والمصرف الزراعي والمصرف العقاري والمصرف الاسلامي. اذ تعمل هذه المصارف تحت مضلة وزارة المالية واشراف البنك المركزي العراقي في تقديم الخدمات المصرفية والتمويل. وتمارس تلك المصارف المهام المبينة في قوانينها فضلا عن التزامها بتعليمات وقواعد العمل المصرفي في تقديم الخدمات المصرفية للزبائن وتحقيق استقرار النظام المالي في العراق من خلال السياسات النقدية.

2. **المصارف الخاصة والمختلطة**

تعتبر المصارف الخاصة في العراق حديثة نسبيًا مقارنة بالمصارف الحكومية، وقد بدأت بالظهور في بداية عقد التسعينيات.

تأسست المصارف الخاصة والمختلطة بموجب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وتعديلاته وتمتثل الى رقابة وتعليمات وقواعد البنك المركزي العراقي وهي تسهم في تقديم خدمات مصرفية متنوعة مثل القروض الشخصية، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحسابات الودائع. ومعظم المصارف الخاصة والمختلطة مدرجة في سوق الاوراق المالية لتمكين المساهمين من نقل ملكياتهم بيعا لمستثمرين اخرين وفقا لأهداف التداول والاستثمار بالأوراق المالية.

وتمثل المصارف الإسلامية جزء مهم من القطاع المصرفي الخاص، حيث يتركز عمل هذه المصارف في تقديم خدمات مصرفية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال تقديم منتجات مالية تعتمد نظام المرابحة والاجارة.

المطلب الثاني: مؤشرات القطاع المصرفي

اولا: المؤشرات المالية: يعد الائتمان النقدي أحد أهم المؤشرات التي تعكس سياسة المصارف في دعم النشاط الاقتصادي، إذ يعكس مدى استعداد المصارف لتمويل المشاريع، دعم الشركات، وتعزيز النشاط التجاري.

والواضح من اداء ومؤشرات المصارف العراقية الخاصة ان هنالك تفاوت كبير فيما بينها في حجم الإقراض مقارنة بحجم موجوداتها فبينما تتبنى بعض المصارف نهجا نشطا في الإقراض، تعتمد مصارف أخرى على سياسات أكثر تحفظا، وهو ما يثير التساؤلات حول مدى توظيف هذه الموجودات في دعم الاقتصاد الحقيقي. (البنك المركزي العراقي. التقرير الاقتصادي السنوي 2023. وتقرير الربع الثالث 2024.)

1. **حجم الودائع والائتمان النقدي للمصارف**

سجل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق نمواً بنسبة (4.2%) في الفصل الثالث من عام 2024، إذ بلغت قيمتها (127.6) تريليون دينار، مقارنةً بقيمتها البالغة (122.4) تريليون دينار في الفصل الثالث من عام 2023، في المقابل سجل الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العامة نمواً بنسبة (11.6%) في الفصل الثالث من عام 2024، إذ بلغت قيمته (72.7) تريليون دينار، مقارنةً بقيمته البالغة (65.1) تريليون دينار في الفصل الثالث من عام 2023

2. **حجم الودائع والائتمان النقدي للمصارف الخاصة**

سجلت الودائع لدى المصارف الخاصة العاملة في العراق نمواً بنسبة (14%) في الفصل الثالث من عام 2024، إذ بلغت قيمتها (18.7) تريليون دينار، مقارنةً بقيمتها البالغة (16,4) تريليون دينار في الفصل الثالث من عام 2023.

2023.في المقابل حقق الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الخاصة نمواً بنسبة (15.1%) في الفصل الثالث من عام 2024، إذ بلغت قيمتهُ (12.2) تريليون دينار، مقارنةً بقيمتهُ البالغة (10.6) تريليون دينار في الفصل الثالث من عام 2023.

3. **حجم الودائع والائتمان النقدي للقطاع الخاص**

سجلت ودائع القطاع الخاص لدى المصارف العاملة في العراق نمواً بنسبة (3%) في الفصل الثالث من عام 2024، إذ بلغت قيمتها (56.1) تريليون دينار، مقارنةً بقيمتها البالغة (54.4) تريليون دينار في الفصل الثالث من عام 2023. في المقابل حقق الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف العاملة في العراق نمواً بنسبة (8.6%) في الفصل الثالث من عام 2024، إذ بلغت قيمته (42.8) تريليون دينار، مقارنةً بقيمته البالغة (39.4) تريليون دينار في الفصل الثالث من عام 2023.

يعكس الاختلاف الكبير بين المصارف في منح الائتمانات تنوعا في استراتيجيات إدارة المخاطر والسيولة فبعض المصارف تفضل الاحتفاظ بسيولة مرتفعة لضمان استقرارها المالي، بينما تعتمد أخرى على منح التسهيلات الائتمانية لتعظيم العوائد. ان توظيف الزيادة الحاصلة عام 2024 كانت سيا مضافا كونها لم تستغل لغاية اعداد تقارير تلك السنوات لإظهار الجانب الفعلي لدور نسبة الائتمان.

المطلب الثالث: دور المصارف في تعزيز التنمية الاقتصادية

1. **دور المصارف في تمويل المشاريع الكبيرة والصغيرة ومشروعات التنمية المستدامة:**

تسهم المصارف الحكومية في تمويل المشاريع الكبرى ذات الطابع الوطني مثل المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية. مستفيدة من حجم الايداعات الحكومية المرتفع.

وتسهم المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تنمية القطاعات غير النفطية وتحقيق التنوع الاقتصادي الى حد ما.

ولا يزال دور المصارف الحكومية والخاصة دون الدرجة المطلوبة في تمويل مشروعات التنمية المستدامة عدا الدور الذي تمارسه الحكومة في تطوير البنية التحتية.

وتسعى المصارف لتحسين قدرتها على توفير التمويل لمشروعات الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، والبنية التحتية والمشروعات الداعمة للبيئة من خلال التكيف مع الاستثمارات طويلة الأجل التي تتطلب مزيجًا من التمويل الخاص والعام لدعم أهداف التنمية المستدامة.

2. **الدعم المباشر لجهود التمويل المصرفي**

أ. خلق مبادرات حكومية يتم تمويلها بكلف ادارية او فوائد متدنية .

ب. زيادة رؤوس اموال المصارف بحلول عام 2025 الى 400 مليار دينار كحد ادنى.

ج. تعزيز دور الشمول المالي بتوجيه الخدمات المالية والمصرفية بغض النظر عن مستوى دخل الفرد او حجم الشركة ومكانهما.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي

تواجه المصارف الخاصة تحديات مختلفة تؤثر بشكل واضح على مستقبل القطاع المصرفي بشكل عام اهمها:

1. **تركز نسب ملكية راس المال وضعف تطبيق الحوكمة:**

تشير تقارير الشركات المساهمة المصرفية السنوية الى وجود تركز ما يقارب 90 - 60% من اسهمها بيد كبار المساهمين الذين يشكلون نسبة ما بين 30 - 20% من عدد المساهمين الكلي. مما يعيق تحقيق مؤشرات النمو المطلوبة ويزيد من المخاطر التشغيلية ويضعف الاستثمار. حتى بوجود التصويت التراكمي في اجتماعات الهيئات العامة فان تأثير التركز في راس المال يتحكم في عملية تشكيل وانتخاب مجالس الادارات من الشخصيات الكفؤة.

2. **القيود القانونية على المصارف:**

تعرَّض ما يقارب 24 مصرف الى عقوبة منع التعامل بالدولار خلال عامي 2024 - 2023 بسبب عدم الالتزام بقواعد مكافحة غسيل الاموال ضعف الافصاح. وتركز التحويل الخارجي على اربعة مصارف عراقية ذات مشاركات مصرفية غير عراقية. ومصارف اخرى بعملات غير الدولار لعدم وجود بنوك مراسلة خارجية.

3. **الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي:**

تشير التصريحات الرسمية وشبه الرسمية عن وجود كتلة نقدية ما بين 70 - 80% حجم الكتلة النقدية المصدرة خارج الجهاز المصرفي الحكومي والخاص. ولا يزال استخدام اجهزة الدفع الالكتروني والتعاملات الالكترونية يقتصر على معاملات المجتمع مع المؤسسات الحكومية للأسباب التالية:

1. ضعف الاستخدام الامثل لموارد المصرف في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية وتوليد الارباح.
2. ضعف الودائع وضعف الائتمان الممنوح للمشروعات والشركات والافراد.

المبحث الثالث: هيكل ومؤشرات سوق راس المال في العراق

المطلب الاول: هيكل سوق رأس المال

يتكون سوق رأس المال العراقي من عناصر عدة اهمها:

1. **سوق العراق للأوراق الماليةISX**

وهي سوق اقتصادية غير ربحية ذاتية التنظيم Self-Regulatory Organization SRO تأسست بموجب القانون رقم 74 لسنة 2004 مقرها بغداد وتعد تعاملاتها مع الغير تجارية، يستخدم السوق الانظمة الالكترونية في عمليات الشراء والبيع ونقل الملكية لحظيا وتكون التسويات السهمية: (انتقال ملكية الاسهم من البائع الى المشتري) والمقاصة المالية (انتقال قيمة الاسهم من المشتري الى البائع) في نفس اليوم . T+0 وينظم (5) جلسات تداول اسبوعيا من الساعة 9:30 صباحا لغاية الساعة(1:00) بعد الظهر.

وباستخدام الانظمة الالكترونية ينظم السوق التداولات من خلال منصات عدة الكترونية لغرض التداول حسب تصنيف الشركات المدرجة فيه وهي:

- **منصة الشركات النظامية**/ التي يتم فيها التداول على أسهم الشركات المستوفية لشروط اللائحة التنظيمية رقم 6 وتكون فيها نسبة تغير السعر للأسهم المتداولة 15 % ارتفاعا وانخفاضا من سعر الاغلاق السابق.
- **منصة شركات ـ المنصة الثانية**/ التي يتم فيها التداول على أسهم الشركات المستوفية لشروط اللائحة التنظيمية رقم 15 وتكون فيها نسبة تغير السعر للأسهم المتداولة 20 % ارتفاعا وانخفاضا من سعر الاغلاق السابق.
- **منصة الشركات غير المفصحة**/ التي يتم فيها التداول على أسهم الشركات غير المستوفية لشروط الافصاح وتكون فيها نسبة تغير السعر للأسهم المتداولة 5 % ارتفاعا وانخفاضا من سعر الاغلاق السابق. ويجري ايقاف الشركة 10 ايام قبل نقل تداولها من اي منصة الى هذه المنصة لأشعار المساهمين بانها غير مستوفية لشروط الافصاح.
- **منصة الشركات غير المدرجة**/ استحدثت هذه المنصة عام 2024 لغرض تنظيم تداول أسهم الشركات غير المستوفية لشروط الادراج في سوق العراق للأوراق المالية لغرض اتاحة الفرصة امام المساهمين من نقل ملكية اسهمهم بطريقة منظمة وموثقة الكترونيا ومعروفة لكافة المتابعين.
- **منصة السندات الحكومية**/ منصة مخصصة لتداول السندات التي يصدرها البنك المركزي العراقي لصالح وزارة المالية - بموجب قانون. والتي يعتمد نسبة تغير 5% ارتفاعا وانخفاضا في يوم التداول من عدد ايام الاستحقاق والفائدة التي تبلغها.

2. **الشركات المساهمة**

وهي الشركات المسجلة في السوق (المدرجة وغير المدرجة) والتي يتم قبول اسهمها في التداول وفقا لشروط اساسية تعتمد على عدد سنوات ممارسة النشاط والبيانات المالية المنشورة وعدد المساهمين ومتطلبات اخرى تظهرها اللائحة التنظيمية للإدراج.

3. **شركات الوساطة**

وهي شركات متخصصة في شراء وبيع الاوراق المالية ويبلغ عددها (38) شركة وساطة عراقية منحت الاجازة بموجب قانون رقم 74 لسنة 2004 واللائحة التنظيمية لترخيص شركات الوساطة.

4. **المستثمرون والمساهمون**

وهم حملة الاوراق المالية وتشمل مساهمي الشركات المساهمة وحملة السندات الحكومية المسجلين في مركز الايداع.

5. **هيأه الاوراق الماليةISC**

وهي هيأه حكومية مهمتها اصدار القواعد والمصادقة على مقترحات اصدار وتعديل القواعد المنظمة لنشاط قطاع الاوراق المالية فضلا عن الرقابة على حسن تنفيذها من قبل السوق والشركات المساهمة وشركات الوساطة والمساهمين.

المطلب الثاني: دور سوق رأس المال في استقطاب الاستثمارات:

1. يستقطب سوق رأس المال في العراق الاستثمارات من خلال فرصة التداول وانتقال الملكية التي يوفرها عبر منصاته المختلفة بشكل منظم الكترونيا
2. يعد السوق حافز لتكوين راس المال في السوق الاولية من خلال زيادة عدد الشركات المدرجة في السوق
3. يسهم في جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
4. يوفر قاعدة بيانات واسعة من خلال نظام سجل المساهمين الرئيسي في مركز الايداع
5. قاعدة بيانات للإفصاح عن مؤشرات الشركات ومركزها المالي السنوي والفصلي

إن وجود سوق منظم للأوراق المالية يشجع الشركات على طرح أسهمها للاكتتاب العامIPO ، مما يتيح لها الحصول على التمويل اللازم لتوسيع أعمالها. كما أنه يوفر للمستثمرين الأفراد والمؤسسات فرصة للمشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار في الأسهم والسندات. وزيادة التكوين الرأسمالي للاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث: مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية 2024 - 2023

حقق سوق العراق للأوراق المالية مؤشرات تداول إيجابية بمعدلات نمو سنوي في عام 2023 وعام 2024 رغم ظروف الشرق الاوسط العسكرية والسياسية وما شهده العالم من صراعات خلال العامين المذكورين وتذبذب مؤشرات التداول في معظم الاسواق المالية العربية. اذ حقق سوق العراق للأوراق المالية المركز الاول في معدل حجم التداول اليومي (معدل عدد الاسهم المتداولة اليومي) لعام 2023 وعام 2024 عربيا

جدول (1) مؤشرات تداول الاسهم

المؤشر / السنة	2024	2023	التغير%
عدد الاسهم المتداولة (حجم التداول) (سهم)	809,708,623,733	689,622,894,451	17.4
قيمة الاسهم المتداولة بالدينار العراقي	690,408,795,990	671,809,958,315	2.8
عدد الصفقات المنفذة	182,967	155,920	17.3
القيمة السوقية بالدينار العراقي	22,325,544,721,711	18,662,975,640,733	19.6
مؤشر اسعار الاسهم المتداولة ISX60 نقطة	1,073.840	893.15	20.2
مؤشر أسعار الأسهم بالقيمة السوقية الحرة (ISX15)	1174.65	_____	____

المصدر: سوق العراق للأوراق المالية، مؤشرات التقرير الشهري للأعوام 2023- 2024.

ت- ارتفع مؤشر اسعار الاسهم المتداول ISX60 في اغلاق عام 2024 قياسا بأغلاق عام 2023. بنتيجة تأثير توزيع مقسوم الارباح من قبل الشركات على مساهميها خصوصا في القطاع المصرفي.

ويوضح الجدول (2) الشركات المساهمة التي اقرت توزيع مقسوم الارباح عام 2024 عن نتيجة النشاط للسنوات 2022 – 2023.

من الجدول يظهر:

أ- ارتفاع القيمة السوقية (عدد الاسهم المدرجة مضروبا بسعر اغلاق السهم) بسبب ارتفاع عدد الاسهم المدرجة وزيادات رؤوس اموال 17 شركة مساهمة وفقًا لقانون الشركات.

ب-ارتفاع قيمة الاسهم المتداولة كنتيجة ايجابية لوجود قرار في 22 شركة توزيع مقسم ارباح نقدي على مساهميها خلال عام 2024. رغم ان هذا الارتفاع كان اقل بكثير من الارتفاع الحاصل في عدد الاسهم المتداولة (حجم التداول).

جدول (2) الشركات المساهمة التي اقرت توزيع مقسوم الارباح

ت	اسم الشركة	تاريخ الاجتماع	راس المال	نسبة الارباح الموزعة
1	مصرف المشرق العربي	2024/05/05	250,000,000,000	5.6%
2	مصرف الجنوب الاسلامي	2024/6/1	510,000,000,000	6.1%
3	مصرف بغداد	2024/5/18	400,000,000,000	19%
4	المصرف الأهلي العراقي	2024/4/8	400,000,000,000	20%
5	مصرف التنمية الدولي	2024/6/4	400,000,000,000	%16.66
6	مصرف الراجح الاسلامي	2024/12/9	250,000,000,000	2.6%
7	اسياسيل للاتصالات	2024/10/19	310,000,000,000	%100
8	المعمورة للاستثمارات العقارية	2024/04/3	22,780,000,000	2%
9	بغداد العراق للنقل العام**	2024/4/2	1,300,000,000	100%
		2024/12/19	1,300,000,000	%60
10	الموصل لمدن الالعاب	2024/11/16	1,650,000,000	%10
11	انتاج الألبسة الجاهزة	2024/3/28**	3,186,600,000	3.25%
		2024/10/31	3,186,600,000	%4
12	العراقية للسجاد والمفروشات	2024/7/14	500,000,000	%80
13	الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية**	2024/7/23	15,187,500,000	%50
14	بغداد للمشروبات الغازية	2024/9/12	204,335,333,333	%29
15	الخياطة الحديثة	2024/9/24	2,000,000,000	%25
16	الوطنية للاستثمارات السياحية **	2024/04/21	6,253,175,025	23%
17	فنادق المنصور**	2024/2/26	2,923,200,000	50%
18	فندق بغداد	2024/11/18	4,000,000,000	%50
19	العراقية لتسويق اللحوم**	2023/12/24	5,000,000,000	%8
20	بابل للانتاج الحيواني والنباتي*و**	2024/5/19	1,260,000,000	%100
21	العراقية لإنتاج البذور*	2024/01/26	20,000,000,000	100%
22	لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية	2024/5/13	360,000,000	10% من الفائض لعامي 2021و2022

المصدر: سوق العراق للأوراق المالية. التقرير الشهري للأشهر عام 2024

المطلب الثالث: التنمية المستدامة واسس تكامل القطاع المصرفي وسوق راس المال

اولا: الاستثمار في تكنولوجيا التنمية المستدامة والابتكار

يُعد تمويل التنمية المستدامة محورا أساسيا لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة من جهة اخرى. لذا سنتطرق الى اهم آليات ومبادرات التعاون لتعزيز تمويل التنمية المستدامة وهي:

1. التعاون مع المؤسسات الدولية

عقد البنك المركزي العراقي شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، بهدف تعزيز البنية التحتية المالية وزيادة تنافسية المصارف المحلية. تُركز هذه الشراكات على تطوير لوائح بيئية واجتماعية وحوكمة (ESG) للمصارف، مما يسهم في تحسين أدائها وتعزيز التمويل المستدام.

2. خطط التنمية الوطنية

أطلقت الحكومة العراقية "خطة التنمية الوطنية 2028-2024"، التي تمثل فرصة لتحقيق نهضة اقتصادية شاملة. ترتكز على تنويع الاقتصاد، تحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز التنمية المستدامة في مختلف القطاعات

3. تعزيز الاستثمارات الخضراء

تسعى الهيئة الوطنية للاستثمار إلى تنفيذ مشاريع استثمارية تتعلق باستصلاح الأراضي الزراعية والطاقة المتجددة، بالتعاون مع المؤسسات الدولية المانحة. تهدف هذه المشاريع إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام وتقليل انبعاثات الكربون، بما يتوافق مع خطط الاستثمار المناخي الوطنية.

كما ان الإفصاح والاستثمار في تكنولوجيا التنمية المستدامة والابتكار يعتمد على:

1.تعزيز الثقة من خلال الإفصاح والشفافية

عن المعلومات المالية وغير المالية يعزز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة.

ويساعد على تقديم صورة واضحة عن أداء الشركات والمشاريع ومدى التزامها بمبادئ التنمية المستدامة. كما تساعد في جذب الاستثمارات المستدامة، حيث يفضل المستثمرون الشركات التي تلتزم بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

2.الاستثمار في تكنولوجيا التنمية المستدامة

يساهم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل التلوث، وتعزيز الابتكار فضلا عن سهولة جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاستدامة، مما يساعد في اتخاذ قرارات وتطوير سياسات فعالة.

3 .الابتكار في تكنولوجيا التنمية المستدامة

للتكنولوجيا المبتكرة دور في تقديم حلول جديدة للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويساهم الاستثمار في الابتكار على تحسين البنية التحتية، وتوفير فرص عمل جديدة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

ثانيا: دور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع التكنولوجية المستدامة

يعد التمويل من أهم متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة، لذا فان نقص التمويل يعد من اهم العقبات الكبيرة التي تواجه تحقيق النهوض بواقع المشاريع التنموية وبالتالي انعكاس ذلك على التنمية المستدامة، لذا تواجه المشاريع في العراق تحديات كبرى، على الرغم من سعي القطاع المصرفي في رفد تلك المشاريع بالتمويل اللازم سواء منحها قروض نقدية او دعم عيني، فقد شهدت الآونة الاخيرة تزايد اوجه الائتمان الموجه نحو المشاريع الاستثمارية لاسيما محفظة القروض الصغيرة التي شكلت نسبة مهمة من المحفظة الاجمالية لإجمالي الائتمان الممنوح، اذ قام كل مصرف بوضع استراتيجية خاصة به وسياسات متعددة للتعامل مع المشروعات الصغيرة موضحا بها اهداف استراتيجية المصرف، وعلى الرغم من تلك الجهود الا ان القطاع المصرفي ما زال دعمه دون الطموح.

الاستنتاجات

1. على الرغم من سعي العراق المتواصل نحو تعزيز مكانته الدولية في تحقيق التنمية المستدامة واحراز مراكز متقدمة الى انه مازال في مراكز بعيدة ة نتيجة الظروف الصعبة التي يواجهها منها العجز المتواصل في الموازنة العامة فضلا عدم السعي الحقيقي لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة التلوث البيئي وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري
2. لم تتفق المؤسسات الرسمية في العراق حول تعريف جامع لموضوع تصنيف المؤسسات الصغرية والمتوسطة، وهذا مرده لاعتماد معيار رأس المال، والذي تقلّب بصورة مفرطة بسبب الازمات الاقتصادية واخر قانون صدر بهذا الشأن هو قانون رقم 20 لعام 1998.
3. تواجه المشاريع الصغيرة في العراق عقبة درجة تطور الأسواق والعقبات النظامية وعقبات التمويل وعقبات خارجية أساسية للنمو، ومشكلات الضمان الاجتماعي، وقلة الوضوح في السياسات الحكومية لدعم هذه المشاريع.
4. تمثل المشاريع الصغيرة المستقطب الاكبر للعمالة في العراق بحدود 60-70% من اجمالي العمالة المحلية في القطاع الخاص .
5. أدى إهمال هذه المشروعات إلى انحسار دورها في عملية التنمية والتطور واعتمادها على المتاح من مستلزمات الإنتاج المحلية. مما انعكس على انحسار تلك المشروعات في اعمال ضيقة كصناعة المنتجات الغذائية، والطباعة والنشر، وصناعة منتجات المعادن اللافلزية.
6. لم تؤتي مبادرات البنك المركزي والحكومة اؤكلها في ما يتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة بسبب شروط منح التمويل الصعبة والقوانين المنظمة لها .
7. حصر تمويل المشاريع الصغيرة الداعمة لعملية النمو المستدام بعدد مصارف محدود مما انعكس على حصول مشاريع عدة على التمويل اللازم.

التوصيات:

تم التوصل الى جملة من التوصيات في ضوء هدفي المؤتمر (القضاء على الفقر) و (تحقيق التنمية المستدامة) وفي ضوء خطة البحث في تأسيس اليات التكامل بين سوق النقد وسوق راس المال في تحقيق التنمية المستدامة. وبالشكل الاتي:

1. متابعة نتائج الخطط الاستراتيجية الموضوعة من قبل المؤسسات الحكومية في برامج عملها والافصاح عن نسب الانجاز في خلق الفرص والتوظيف وتحقيق مزايا الانتاج الواسع.
2. استكمال المجموعة التشريعية المطلوبة في سوق راس المال وفق المعايير الدولية ونخص بها اصدار قانون سوق راس المال وتعليماته المتضمن اليات العمل واصادر اوراق مالية جديدة ومتنوعة وان تكون بمستوى قوانين البورصات العربية (بورصة تداول, بورصة ابو ظبي, (بورصة دبي – نازداك) ....). كونه سيؤدي الى خلق وجب رؤوس الاموال نحو القطاع الخاص وفق معايير تحمي المستثمر والمساهم والمستهلك وبالتالي تزيد من التكوين الرأسمالي في الاقتصاد العراقي مما ينعكس على تحقيق فوائض مالية ستنعكس على تحقيق ابعاد التنمية المستدامة.
3. تعزيز التعاون بين المصارف وسوق رأس المال/ من خلال قيام المصارف على تقديم خدمات مالية واستثمارية متنوعة في سوق رأس المال. وإنشاء صناديق استثمارية خضراء بتمويل مشترك من المصارف والمستثمرين لدعم التنمية المستدامة. ونشر الوعي بين المستثمرين حول أهمية التنمية المستدامة ودورهم في تحقيقها
4. تطوير التشريعات واطلاق مبادرات تمويل المشاريع المستدامة بصفة مشتركة بين القطاع الحكومي والخاص.
5. دعم الابتكار التكنولوجي/ تحفيز المصارف على تبني التقنيات المالية الحديثة (FinTech) لتوفير تمويل سهل وفعال للمشاريع التنموية.

6. دعم تأسيس مؤسسات مالية ومصرفية (خضراء) وفق المفاهيم البيئية والاجتماعية والرقمية.
7. إلزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق الاوراق المالية بالإفصاح عن سياساتها البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وتعزيز الشفافية في تمويل المشاريع لضمان التزامها بالمعايير المستدامة.

References:

1. Al-Rawi, Ahmad Omar (2023). Entrepreneurship and the Potential for Achieving Sustainable Development in Iraq, Al-Mansour Journal, Issue 39.
2. Hamza, Hassan Karim & Abdul-Hamid, Ghassan Rashid (2012). Iraq Stock Exchange: Establishment, Analysis, and Evaluation of Its Indicators, Journal of Kufa Studies Center.
3. Hashim, Diana (2014). The Role of Iraqi Banks in Financing Micro Projects, Al-Bayan Center for Planning and Studies.
4. Al-Juhani, Naeem bin Ata Allah (2015). Sustainable Social and Human Development, in: Studies on Sustainable Development. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.
5. Dr. Mohammed Fathi (2020). The Development of the Concept of Sustainable Development, Its Dimensions and Outcomes in Egypt, Scientific Journal of Economics and Commerce.
6. Mohammed Qadri Al-Taher (2010). Sustainable Development in Arab Countries: Between Theory and Application, Al-Hussein House, Safa Publishing and Distribution, Amman.
7. Dr. Montathar Fadel (2015). Challenges Facing the Banking Sector in Iraq, Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies, Issue 3.
8. Ministry of Planning: National Development Plan 2024–2028, May 2024, pp. 24–27.
9. Draft laws and official documents available at:https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/5/5_2023_08_26!01_06_49_PM.pdf
10. https://baghdad.eregulations.org/media/InvestmentLaw_no.13%20ar_1.pdf
11. https://ncmdit.gov.iq/wp-content/uploads/2025/01/-خطة-التنمية-2024-2022الوطنية.pdf
12. https://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/16685.html
13. Central Bank of Iraq: Annual Economic Report 2023 and Q3 2024 Report – https://cbi.iq/news/print_news/2744
14. Iraqi Gazette, Issue 3983, June 2024.
15. Securities Commission: Regulatory Guide for Trading in the Iraq Stock Exchange.
16. Iraqi Gazette, Issue 3893, June 2004 – Law No. 74 of 2004.
17. Iraq Stock Exchange: Monthly Report Indicators for 2023–2024.
18. Central Bank of Iraq (2020). The Role of the Central Bank of Iraq in Achieving Sustainable Growth, Department of Statistics and Research.
19. Dixon and Fallon. (1989). The Concept of Sustainability: Origins, Extensions, and Usefulness for Policy. Washington, DC: The World Bank. Environment Department, Division Working Paper No. 1989-1.
20. Progress and challenges, Sustainable development Goals, report (UN),2022.
21. national strategy for the protection and improvement of environment in Iraq, 2024-2030 p 13.